التي يعقلها الفاعل واما تعلق القدرة فلا يقرر فانه معنى
المصدر الا من دقق النظر في العلوم وتمكن تمكنا ولا
في استعمال الوجه بدونه وقد ينتج عليه بالحقيقة وليس
هذا ما يقال العوام كالعوام لا غير كيف اذا نفذ هذا فاعلم
حقيقتها اما تعلق القدرة فكرة الشاعرة والشيعين عند

قدر بسم الله او نفس الحركة المذكورة على ما سبق فاطلقت
على لفظ بسم الله المسموع بالاذن مجازا من اطلاق الشيء
على لازمه المسبب عنه فهو مجاز على مجاز واطلقت
على بسم الله الرحمن الرحيم كلها من باب تسمية الكل باسم جزء
وصارت حقيقة عرفية فيها بحيث لا يفهم عرفا من البسملة عند
الاطلاق الا بسم الله الرحمن الرحيم التسمية على امور شتى اما
المعنى الحاصل بالمصدر وهو ما افاده لنا الشيخ ابن
الحسن العلامة المحقق الشيخ علي العدوي حفظه الله
تعالى وبرحمه الحقيقون كالسيد وكثير اما بتوهم ان المعنى المقدر
نفس الحركات والسكنات والحاصل بالمصدر هو الهيئة الحاصلة
الثانية عن ذلك وهذا يوهي لهذا الكلام حسن جلي على
المتأمل عند الكلام على التعقيد وتشاركهما في شيء واحد
ومن الوجه المشهورة بمعنى مصدري وحاصل بالمصدر
ثم على ما سبق عند حسن جلي من ان لفظ المصدر حقيقة
في المعنى المصدري فقولهم حاصل بالمصدر اي حاصل
بمعنى المصدر الحقيقي وهو ظاهر اذ الاثر حاصل بالتأثير واما
عليها فلما ذكرناه لك وما سبق عن بعض الروم وفي تسمية اصطلاح
لا نكذب لها وتقول المصدر المنسوب اليه فحمل المصدر

في النظ

في النظ وهو القدرة الحادثة وظاهر ان التأثير ومن
مشهور له لانه وصف لها فتسمى معنى مصدريا كالحكاية
مثلا حاصلة بالقدرة فقيل لها حاصل ومنها ما سبق ذكره
المعنى المصدري لا يظهر في نحو الحكاية والموت حصد وحسن الحسن ح
زيد وعمرو اذ لا تأثير لفاعلها فيها بل هناك مصدر لا
يوصف فاعلها بالتأثير اصلا في نحو ابيض الثوب استعمال كاحمر الثوب احمرارا
من لونه الاصلي للبياض والحاصل بالمصدر هو البياض فلعل قولهم معنى المصدري
المشاهد وقس وتقول مورد العقد هو المعنى المصدري وهو تعلق القدرة نظر
والحاصل بالمصدر وهو الفعل الذي يقال في اللغة ان الفاعل للغالب والمعنى المصدري
حصل الاماتة والاحياء والكسر والقرع خرج الافعال صح صح
المطاوعة كالموت والانكسار والانبعاض لانه ليس موجدها
لفاعلها بل هي فعله اثر فعل فاعل اخر كما ماتت الله
وبيعت الثوب فابيض وكسرت الجرة فانكسر وخرج ايضا
ما ليس مطاوعا بالنظر لفاعله الجازي الذي لا يقال انه جعله
خف كسر الجرة اذ ليس الحاصل لتكسر الجرة بل التخصص
والجرة مكسورة فلا يقال في جميع هذه معنى مصدري ولا
حاصل بالمصدر بالنظر لفاعلها لانها بالنظر لها ليست
افعالا حقيقة فالمشهور ان التحقيق ان التكليف الحاصل
بالفعل بالمعنى المصدر لا بالمعنى المصدري فالواجب علينا
الصلاة بمعنى الحركات المخصوصة لا بمعنى تعلق القدرة
ولكن الذي يظهر لنا فهو ان التحقيق ان التكليف
انما هو بالمعنى المصدري وذلك لانه لا معنى لكون
هذه الحركة واجبة عليه من حيث انها فعله